



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة
(مُعتمدة) شهرياً

العدد الثاني والثمانون
(ديسمبر 2022)

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط



الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُدكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تبعاً على موقع دار المنظومة.



العدد الثاني والثمانون - ديسمبر 2022

تصدر شهرياً

الستة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974



مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة معتمدة) دورية علمية مكمّمة
(اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير د. حاتم العبد

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبد الخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيرى، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر؛

أ.د. سوزان القبيني، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. تامر عبد المنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عيبر عبد المنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر

أ/ راندانوار وحدة النشر

أ/ زينب أحمد وحدة النشر

أ/ رشا عاطف وحدة النشر

أ/ أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجمة المراسلات الخاصة بالمجلة (إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير) merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.support.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن المسلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- لواء/ محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل-العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزييني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة-الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزييلي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود- السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي فارح جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس 1 - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 82

الصفحة

عنوان البحث

• الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES

- 1- مواكب الخزينة الإرسالية واحتفالاتها في مصر إبَّان العصر
العثماني (923-1213هـ/1517-1798م) 52-3
د. شيرين مصطفى الشافعي
- 2- السياسة الكويتية ومواجهة جائحة كورونا «في ضوء
متغيرات النظام الدولي» 98-53
د. استقلال دليل العازمي
- 3- المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة
الإسرائيلية 130-99
د. أحمد جمعة عبد الغني حسن
د. رامي علي محمد عاشور
- 4- دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية
(1979م - 2005م) 196-131
الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت
- 5- تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر في العصر العثماني 220-197
د. خالد حامد أبو الروس

• الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDIES

- 6- تقييم استخدام الطاقة الشمسية في دعم شبكة الكهرباء
الوطنية لمحافظة بغداد 248-223
أ.م.د. علاء محسن شنشول

• **ARABIC LANGUAGE STUDIES** دراسات اللغة العربية

- 7- مصطلحا الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم
292-251 «دراسة تحليلية»
الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

• **ECONOMIC STUDIES** الدراسات الاقتصادية

- 8- تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي
346-295 والإيرادات الضريبية في مصر
د. سامح محمد عبد السلام قنديل
د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

• **TECHNICAL STUDIES** الدراسات الفنية

- 9- التجربة العراقية في صناعة آلة الكمان «رياض الفوادي
388-349 أنموذجاً»
م.د. زينب صبحي عبد حسين
10- التكعيبية بين التحليلية والتركيبية
418-389 الباحثة/ سحر عبدالكاظم غانم

• **LINGUISTIC STUDIES** الدراسات اللغوية

- 11- TRACCE ARABE NELLA LETTERATURA TOSCANA:
CASI DEL TRECENTO FIO RENTINO 3-28
Dr. Bahaa Najem Mahmood

تقدير العلاقة السببية

بين حجم الاقتصاد غير الرسمي
والإيرادات الضريبية في مصر

ESTIMATING THE CAUSAL
RELATIONSHIP THE SIZE OF THE
INFORMAL ECONOMY AND TAX
REVENUES IN EGYPT

د. سامح محمد عبد السلام قنديل

مدرس بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر

Dr. Sameh Mohamed Abdel Salam Qandil
Lecturer at the Faculty of Economics, 6th of October University

samehkandiel44@yahoo.com

د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة المنوفية

Dr. Mamdouh Abdel Mawla Mohamed Abdel Salam
Assistant Professor, Faculty of Commerce - Menoufia University

mamdmohamed@yahoo.com



www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

إن مشكلة تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاديات المعاصرة وخاصة النامية منها هي إحدى أهم المعوقات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، وأهم هذه المعوقات هي تساؤل حجم الحصيلة الضريبية للدولة مقارنة بحجم الناتج الفعلي؛ فهناك عوائد ضريبية محتملة في القطاع غير الرسمي؛ لذلك فإن تضمين هذا القطاع في القاعدة الضريبية لهذه الدول سوف يزيد الإيرادات الضريبية ويدعم التنمية الاقتصادية. وقُدِّرَ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري بنحو (30-40%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويُقدر عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بحوالي 63% من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات. وترجع أهم أسباب تنامي القطاع غير الرسمي إلى: زيادة حجم الأعباء على القطاع الرسمي، وعدم كفاءة النظام الضريبي، والتشوهات في سوق العمل، والتعقيدات الإدارية والبيروقراطية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة السببية بين حجم القطاع غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. ويمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي: هناك علاقة سببية بين كل من حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية؛ فكلاهما يؤثر في الآخر بشكل معنوي، بالإضافة إلى أن كل من جودة المؤسسات، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي ومستوى التضخم له تأثير معنوي على هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، عجز الموازنة العامة، الإيرادات الضريبية، جودة المؤسسات، الإطار المؤسسي.



Abstract

The problem of increasing the size of the informal economy in modern economies, especially developing ones, is one of the most important basic obstacles to the economic development. One of the most important of these obstacles is the diminishing size of the state's tax revenue compared to the actual output. There are potential tax revenues in the informal sector. Therefore, including this sector in the tax base will increase tax revenues and support economic development. The size of the informal economy in the Egyptian economy was estimated at about (30-40%) of GDP, and the number of workers in the informal economy is estimated at about 63% of the total employed in all sectors. The main reasons for the growth of the informal sector are: increasing the size of the burdens on the formal sector, inefficiency of the tax system, distortions in the labor market, administrative and bureaucratic complications. This study aims to estimate the causal relationship between the size of the informal sector and tax revenues in Egypt using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). Results can be summarized as follows: There is a causal relationship between the size of the informal economy and tax revenues, both of which affect the other in a significant way. In addition, the quality of institutions, the real exchange rate, the real interest rate and the level of inflation have a significant impact on this relationship.

Key words: Informal economy, public budget deficit, tax revenues, quality of institutions, Institutional framework.

مقدمة:

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أو ما يُسمى باقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي حقيقة موجودة تهدد جميع اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء؛ حيث إنه يمثل معدلات كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مفهومه وحجمه من دولة إلى أخرى. وهو ما يعنى أنّ نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية تخضع للتشغيل بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، الأمر الذي يحد من الإفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التي تعمل داخل هذا القطاع؛ حيث تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج، وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقاً أمام نموها، إلا إنّ الاهتمام بها قد بدأ مؤخراً، وتحديداً منذ سبعينيات القرن الماضي؛ حيث يعمل الاقتصاد غير الرسمي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي في كل دول العالم دون استثناء، بمعنى أنه ظاهرة عالمية، لكنه يوجد بنسب متفاوتة؛ حيث تكون أعلاها في الدول النامية وأقلها في الدول المتقدمة، وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أنّ أكثر من 2 مليار من البالغين؛ أي نحو 60% فأكثر من قوة العمل في العالم، يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، إن لم يكن كل الوقت فعلى الأقل بعض الوقت، خاصة في ظل جائحة فيروس كورونا.

1- المشكلة البحثية:

برزت مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاديات المعاصرة ومنها مصر بوصفها إحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية، ولقد برزت تداعياتها السلبية على الصعيد الاقتصادي؛ حيث يؤدي كبر حجم القطاع غير الرسمي إلى فقد الدولة جزءاً كبيراً من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تدخل في موازنة الدولة للمساهمة في الحد من عجز الموازنة أو سده. ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة عالية من حجم الناتج



المحلي الإجمالي قُدرت بنحو 31.5% عام 2020. وتزايد نسبة هذه الظاهرة عام بعد آخر قد يؤدي إلى التضارب في أهداف وتوجهات الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى أنّ جميع العاملين في القطاع غير الرسمي يفيدون من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، مما يُحمّل موازنة الدولة أعباءً إضافية؛ إذ يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يفيد العاملون بهذا القطاع من كل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي من مياه وكهرباء وصحة وتعليم... إلى آخره، في حين لا يشارك هؤلاء العاملون بالقطاع غير الرسمي نهائياً في تحمل أي جزء من الضرائب التي تنفقها الدولة على هذه الخدمات وتلك المرافق العامة. والسؤال المطروح؛ هل للقطاع غير الرسمي أثر معنوي على الإيرادات الضريبية في مصر؟ وهل لارتفاع نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي دور في ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مصر؟

2- فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: القطاع غير الرسمي له تأثير معنوي في الإيرادات الضريبية في مصر.
- الفرضية الثانية: زيادة نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية في حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

3- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على وضع القطاع غير الرسمي في مصر من خلال دراسة وتحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بهدف التعرف على آثاره المختلفة، بالإضافة إلى دراسة تقدير أثر هذا القطاع في حجم الإيرادات الضريبية في مصر من جهة، وزيادة نسبة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر من جهة أخرى.

4- منهجية البحث وحدوده:

اعتمدت الدراسة على كل من المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وسوف تعتمد الدراسة على مناقشة مفاهيم ومؤشرات الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية للدولة. أما المنهج التحليلي فسيستخدم لتقدير العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي وحجم الإيرادات الضريبية لمصر خلال الفترة من (1990-2020).

5- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في ظل التنامي المتزايد لظاهرة القطاع غير الرسمي وقلة الدراسات حولها، فهي بالكاد تكون محل اهتمام كبير من جانب الحكومة، وذلك لما يعود بالنفع على زيادة القاعدة الضريبية وبالتالي قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية، فضلاً عن هدف الدولة في خفض عجز الموازنة الشامل.

ومن ثم سنتناول في هذه الدراسة كلاً من الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي - المفهوم، الأسباب، الآثار المترتبة عليها - والتعرف على أساليب قياسه في مصر، وتحليل واقع الاقتصاد غير الرسمي في مصر. وكذلك تقدير العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية، وأخيراً نتائج وتوصيات الدراسة.

6- العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في الأدبيات الاقتصادية:

يُعد الاقتصاد غير الرسمي أحد العراقيل التي قد تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، من خلال انحراف أنشطة الدول عن مساراتها الصحيحة نحو مسارات غير رسمية، بالإضافة إلى عدم استطاعة الدولة حصرها، وبالتالي لا تمثل مصدرًا من مصادر إيرادات الدولة الضريبية، وتتماز الدول النامية بارتفاع حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الذي يتعدى 60% من الإسهام في الناتج المحلي



في هذه الدول (Kalyani, Hod and Reader, 2016). وقد كشفت الأدبيات أنَّ الاقتصاد الهندي مهيمن بواسطة القطاع غير الرسمي بنسبة 90% من القوة العاملة (OECD, 2017). كما توصلت دراسات أخرى إلى أنه ما يقرب من نصف الناتج المحلي الهندي ينتج بواسطة القطاع غير الرسمي (Mishra & Shankar, 2013)؛ ففي الهند دفع 53 مليون فرد الضرائب الشخصية من مجموع سكان يزيد عن 946 مليون فرد في عام 2015/2014، وهذا يشير إلى أنَّ هناك ملايين من الإيرادات الضريبية التي تُهدر سنويًا. (OECD, 2017).

وفي دراسة لـ (Tadjibaeva & Komilova, 2009) في أوزبكستان رُصدت حوالي 76% من الأيدي العاملة في القطاع غير الرسمي. كما قدرت دراسة كلٍّ من (Bhorat, Naidoo and Ewinyu, 2017) أنَّ الاقتصاد غير الرسمي في دول أفريقيا يسهم فيما بين 50% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي 60% إلى 80% من العمالة، وحوالي 90% من الوظائف الجديدة.

وكشفت دراسة كل من (Kedir, 2014) (Masarirambi, 2013) أنَّ هناك عوائد ضريبية محتملة في القطاع غير الرسمي في الدول النامية، ولذلك فإن تضمين هذا القطاع في القاعدة الضريبية لهذه الدول سيزيد الإيرادات الضريبية ويدعم التنمية الاقتصادية (Ohaka & Zukbee, 2015). وأكدت الدراسة أنَّ تجاهل الإيرادات الضريبية الموجودة في هذا القطاع يؤدي إلى تفاقم المشاكل التشغيلية للحكومة، ويزيد العبء الضريبي على مجموعة صغيرة من الملتزمين بدفع الضرائب، لتزايد الحاجة إلى قدر أكبر من الإيرادات الضريبية (Dalu, Maposa, Dalu, & Pabwaungana, 2014).

كما أجرت دراسة (Munjeyi.E, 2017) مسحاَ مرجعيًا للدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الحصيلة الضريبية وحجم القطاع غير الرسمي، فتبين وجود أثر كبير

لزيادة الحصيلة الضريبية في حال دمج القطاع غير الرسمي. وأكدت أنّ الدول النامية تواجه مشكلات عديدة ناتجة عن تحديات سياسية واقتصادية وإدارية لسد الفجوة الضريبية، ولكن من الصعب تحقيق الإصلاح الضريبي في هذه الدول نتيجة لوجود جماعات مصالح المنتفعين من النظام الضريبي الحالي، التي تُعرف في الأدبيات الاقتصادية باسم "الصفقات الشيطانية" "Devil deal" (Munjeji, 2017)، وبالتالي فإنّ مشكلة الضرائب في القطاع غير الرسمي مشكلة كبيرة خصوصًا في الدول ذات الدساتير الضعيفة (Van den Boogaard & Prichard, 2016)، ومن ثم فإنّ القطاع غير الرسمي له تأثير في الفقر والتنمية في هذه الدول، وهناك حاجة ماسة إلى الفهم العميق لهذا القطاع وأنشطته من الباحثين وصانعي السياسات للحد من الخسائر في الإيرادات (Munjeji et al, 2017). وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنّ المؤسسات غير الرسمية تتطلب تفكيرًا عميقًا حول التنظيم الأمثل للقطاع الخاص، لحل مشكلات العجز الدائم في الموازنة العامة للدول دون زيادة العبء الضريبي على القطاع الرسمي بما يُعظم المنفعة المجتمعية (Munjeji, 2017).

ومن جانب آخر، ترى بعض الدراسات التطبيقية مثل: (Ihrig and Moe, 2008)، أنّ ارتفاع المطلوبات الضريبية يجذب المنشآت إلى الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي. كما توصلت دراسات أخرى مثل: (Acemoglu, 2005) و (Acemoglu & Vindigni, 2011) إلى وجود أثر عكسي لزيادة القطاع غير الرسمي في الحصيلة الضريبية؛ حيث إنّ القطاع غير الرسمي ليس مدرجًا ضمن دافعي الضرائب، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة من 1970 إلى 2000 وجد (Teera, 2002) أنّ زيادة نصيب القطاع غير الرسمي في أوغندا له تأثير سلبي على الحصيلة الضريبية.

كما استنتج (Muchiri, 2014) التأثير السلبي لتزايد نسبة القطاع غير



الرسمي في الحصيلة الضريبية، ووجد أيضًا (Peters, 2017) علاقة مباشرة بين نسبة القطاع غير الرسمي وحجم الإيرادات الضريبية في كينيا.

كما أظهرت دراسات مسحية أجراها صندوق النقد الدولي على 158 دولة من الدول الأعضاء خلال فترة 25 عامًا (1991-2015) أنّ متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول يبلغ نحو 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الرسمي لها، وفي حين انخفضت هذه النسبة تدريجيًا من نحو 34.8% عام 1991 إلى 30.7% عام 2015، فإنها تتفاوت من إقليم إلى آخر، وبينما تعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الأقل بمتوسط نسبة يبلغ 20%، فإنّ دول جنوب صحراء أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية هي الأعلى بمتوسط نسبة يبلغ نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الرسمي لهذه الدول خلال الفترة نفسها. وعلى مستوى الدول العربية؛ تشير البيانات إلى أنّ متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي في كل من مصر، والمغرب، ولبنان، والجزائر هو الأكبر نسبيًا؛ حيث يبلغ 34.3%، 34.1%، 31.6%، 30.9% على الترتيب، بينما تبلغ تلك النسب أداها في دول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط تبلغ نسبته 27% من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي لهذه الدول. ورغم تباين تقديرات المحللين والخبراء عن قيمة الاقتصاد غير الرسمي في مصر؛ فإنّ الدراسة التي أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام 2018 قد قدرت حجم الاقتصاد غير الرسمي بأعلى نسبة بلغت 60% من حجم الناتج في الاقتصاد الرسمي. وعلى أية حال، يشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا مهمًا من الاقتصاد المصري؛ حيث يسهم في الناتج المحلي الإجمالي - حسب تقديرات حكومية - بما يعادل نحو 40% (نحو 2.6 تريليون جنيه) من ناتج الاقتصاد الرسمي البالغ 6.4 تريليونات جنيه لعام 2021/2020، كما يستوعب هذا القطاع نحو 50% من قوة العمل البالغة 29.3 مليون فرد، كما يبلغ عدد وحداته الصغيرة والمتوسطة أكثر من أربعة أمثال عددها في

الاقتصاد الرسمي.

وأوضح (Mengue Bidzo.M,2019) أنّ تأثير معدل الضرائب على القطاع غير الرسمي يختلف باختلاف مستوى معدل الضريبة في الجابون؛ حيث وجد أنه بعد معدل ضريبة 7.1% يختلف تأثير الضرائب في القطاع غير الرسمي. كما وجد Davis and Henrekson (2005) علاقة موجبة معنوية بين معدل الضريبة وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد من بين 14 دولة ذات دخل مرتفع.

وأكد (Chong and Gradstein,2006) على العلاقة الموجبة بين التقييم المتدني لجودة المؤسسات وتعقيدات البيروقراطية والفساد وحجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من 21 دولة ذات دخل عالٍ. في المقابل أوضح (Friedman et al,2007) العلاقة السلبية بين الحصيلة الضريبية وحجم القطاع غير الرسمي عندما درس 69 دولة، وناقش أنّ زيادة الحصيلة الضريبية مرتبطة بالإدارة الضريبية الكفاء، وبالتالي بحجم أقل من الاقتصاد غير الرسمي.

كما أنّ دراسة (Schneider and Hassan,2015) قدرت نسبة متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر من الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 58.5% و 24.8 خلال الفترتين من 1976-1980 و 2011-2013، وذلك وفقاً لطريقة (MIMIC) المؤشرات المتعددة والمسببات المتعددة، ومنه يمكن القول إنّ الاقتصاد غير الرسمي يمثل أهمية كبيرة للاقتصاد في مصر.

وفي دراسة (Medina, L. and Schneider. 2018) أشارت إلى أنّ حجم الاقتصاد غير الرسمي يُقدر بنحو (30-40%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت أنّ عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يُقدر بحوالي 50% من العمالة غير الزراعية و63% من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعة. كما قدم (D.Erasmo and M.Boedo,2012) نموذجًا للاقتصاد الرسمي



وغير الرسمي؛ حيث أشار إلى أنّ الاختلاف في تكاليف دخول السوق من الممكن أن يقدم تفسيرًا لاختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي في عدد من الدول.

وهناك بعض الدراسات التي استخدمت البيانات المزدوجة Panel data لدراسة العلاقة بين حجم اقتصاد الظل والحصيلة الضريبية في أكثر من دولة؛ حيث استخدم (Dioda,2012) بيانات مزدوجة لدول الكاريبيان وأمريكا اللاتينية، ووجدت الدراسة أنّ هناك تأثيرًا سلبيًا لحجم اقتصاد الظل في الحصيلة الضريبية بين دول الدراسة. كما درس (Tedika and Mutascu,2013) العلاقة بين بعض الدول الأفريقية، وعلى الرغم من ثبوت التأثير السلبي لحجم اقتصاد الظل على الحصيلة الضريبية؛ فإنه حذر من أن البيانات التجميعية قد تعطي نتائج مضللة.

أولاً: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه وأسبابه

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

تعددت مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي وطرق قياسه، إلا إنه منذ عام 1971 استخدم Keith harth لفظ Informal Sector الذي يرجع إلى التمييز بين العمل الرسمي والعمل غير الرسمي، وقد عرّفها بأنها العمالة التي تعمل خارج القطاع الرسمي. كما عرّفه صندوق النقد الدولي بأنه الاقتصاد الذي يشمل أشكال الدخل التي لا يُبلّغ عنها، والمتحصلة من بيع السلع والخدمات المشروعة بالمعاملات النقدية أو المعاملات بنظام المقايضة، ومن ثم فإنّ الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما بلّغت بها السلطات. وكذلك عرّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه عبارة عن أنشطة تمارسها مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين، ولديها منتج قابل للتسويق (Medina, L. and Schneider, 2018).

بينما يستعمل بعض الباحثين مصطلحات أخرى⁽¹⁾ مثل القطاع غير المنظم

الذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من الأنشطة غير النقدية. وقد عرّفه (Gutmann,1997) بأنه الناتج القومي غير المحسوب، في حين يتعدى مفهومه لدى البعض الآخر إلى كل الدخل التي لا يُكشف عنها للسلطات الضريبية، التي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (Tanzi.V,1982). ومن الجدير بالذكر أنّ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست ظاهرة اختصت بها الدول النامية فحسب، بل الدول المتقدمة أيضًا؛ فهي ظاهرة تعبر عن التهرب أو التجنب الضريبي، أو التحايل على الأنظمة البيروقراطية الحكومية.

ومن ثم يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولا تخضع إلى لإحصاء بشكل رسمي⁽ⁱⁱ⁾، أي: لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي، وبالتالي لا تدخل في الحصيلة الضريبية ولا يخضع العاملين فيها إلى أي نظام ضمان اجتماعي.

ويوضح الجدول رقم (1) المفهوم الأشمل للاقتصاد غير الرسمي، أو أنواع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث يتضح من الجدول أنّ التعريف الأدق والأشمل للاقتصاد غير الرسمي يشمل الدخل أو العائد أو الأرباح غير المبلغ عنها من إنتاج السلع والخدمات الرسمية المشروعة، سواء أكانت من المعاملات النقدية أم غير النقدية، وبالتالي يشمل جميع الأنشطة الرسمية التي ستكون خاضعة للضريبة بشكل عام إذا قُدم إقرار ضريبي بها إلى السلطات الضريبية.



جدول رقم (1) أنواع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مقايضة المخدرات والسلع المسروقة ▪ التهريب. ▪ إنتاج أو زراعة المخدرات ▪ الاستخدام الخاص. 		<ul style="list-style-type: none"> ▪ التجارة في البضائع والسلع المسروقة. ▪ الإتجار في المخدرات وتداولها وتصنيعها، ▪ القمار، التهريب، الدعارة ▪ التزوير وغسيل الأموال وغيرها ▪ سرقة الآثار - المتاجرة بالبشر.. إلى آخره) 		أنشطة غير مشروعة
تجنب دفع الضرائب Tax Avoidance	التهرب الضريبي Tax Evasion	تجنب دفع الضرائب Tax Avoidance	التهرب الضريبي Tax Evasion	أنشطة مشروعة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ كل عمل لنفسك أو بمساعدة الغير. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مقايضة أو مبادلة الخدمات والسلع القانونية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ خصومات تمنح للموظفين ▪ المزايا الإضافية؛ والهدف منها تقليل أو تدنية دفع الضرائب 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر ▪ الأجور والمرتببات والأصول التي يحصل عليها الأفراد من العمل غير المبلغ عنها 	

Source: Schneider, & Dominik (2002) The Growth of the Underground Economy, IMF Economic Issues, No. 30, March, p.2,3

مما سبق يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه " كل الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إمّا لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أنّ هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد". ووفقاً لهذا التعريف؛ فإن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تشمل الدخول المولدة بطرق

شرعية، لكن لا يعلن عنها للجهات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل: الإتجار في المخدرات، وغسيل الأموال، والقمار، والتهرب، وغيرها مما شاع تسميته بـ(الاقتصاد الأسود أو اقتصادية الجريمة) Black Economy. (عبد القادر، 2018، ص 237)

وسيقوم هذا البحث على استخدام تعريف الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشمل كل الأنشطة المشروعة المولدة للدخل غير المرخص بها، والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات، لكنها لم تدرج ضمن الدفاتر المحاسبية بهدف التجنب أو التهرب الضريبي (الاقتصاد غير رسمي) Informal Economy.

فعلى الرغم من اتفاق كل من النوعين السابقين من أشكال الاقتصاد المجاوز للتشريعات الوطنية للبلاد في مبدأ السرية أو اللاعلنية، وأنَّ كلاً منهما يعد مستهلكاً للخدمات المقدمة من الدولة ولا يسهم في خزينتها العامة، فإنَّ هناك فروقاً جوهريةً بين كل منهما من حيث الآلية والهدف. فالاقتصاد الجريمة يرد على خدمات أو سلع مجرمة بحكم التعامل والاستخدام، ويهدف إلى تحقيق الغنى الفاحش والسريع.

أمَّا الاقتصاد غير الرسمي؛ فيرد على سلع أو خدمات غير مرخصة بالتعامل، لكن مسموحة بالاستخدام، والهدف من ذلك هو التحلل من كل الالتزامات المترتبة عليها تجاه الدولة.

2. خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

على الرغم من تنوع أشكال الاقتصاد غير الرسمي؛ فإنه توجد بعض الخصائص المشتركة بينها، من أهمها: (Mengue Bidzo, M, 2019)

- دائماً يكون المدير هو صاحب العمل، ولا يوجد فصل بين الملكية والإدارة.
- معظم هذه الأنشطة يمكن أن تتصف بصغرها؛ حيث تُستخدم المنازل لهذه الأنشطة.



- إنَّ أنشطة هذا القطاع أغلبها يستخدم تكنولوجيا غير متطورة، وبالتالي يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال، بالإضافة إلى أنها تتطلب رءوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- تنفيذ هذه الأنشطة من خدمات البنية التحتية الموجودة، ولا تتحمل أي التزامات تجاه الدولة سواء أكانت رسوماً أم ضرائب أم تأمينات.
- أغلب منتجاتها تتجه نحو السوق الداخلية وتكون دون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.
- عدم تمتع أصحاب المهن غير الرسمية بالأمان الاجتماعي والاقتصادي، لعدم حصولهم على عقد عمل، ولا تأمين اجتماعي وصحي يضمن لهم، ولأسرهم حياة كريمة.

3. طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يتفق العديد من الباحثين على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويعد تحديد حجمه هو بمثابة بداية الحل لمعرفة خطورة تلك الظاهرة، ومن ثم الوقوف على أفضل الطرق لمكافحتها وتقليص حجمها. وهناك مجموعتان من الأساليب المستخدمة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، أمّا للمجموعة الأولى؛ فتسمى الأساليب المباشرة، وفيها تُستخدم طريقتان، هما: المسح بالعينة ومراجعة الحسابات الضريبية، وأمّا المجموعة الثانية؛ فتسمى بالأساليب غير المباشرة، وهي طريقة تقوم على أساس تتبع أثر يكون له علاقة بأي أنشطة تخص الاقتصاد غير الرسمي مثل: الفرق بين الدخل والاستهلاك، وإحصاءات سوق العمل، وحجم الطلب على العملة، ومدخل نسبة استهلاك الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسلوب معدل النقود المتداولة إلى الودائع تحت الطلب، وحجم المبادلات. (Medina, L. and Schneider, 2018).

4. أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي واتساعه:

يمكن القول إن أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد كثيرة ومتعددة، وهذه الأسباب أسهمت بشكل واضح في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- ارتفاع مستوى الضرائب وعدم عدالة النظم الضريبية: لقد أشارت العديد من الدراسات منها دراسة (Wedderburn, 2009) إلى أن ارتفاع الضرائب يعمل على زيادة الأعباء الضريبية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وتنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي واتساعه، ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة؛ حيث تعد الضرائب المرتفعة مسؤولة عن حدوث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول مع اختلاف أهمية تأثير نوعية الضريبة من دولة إلى أخرى ودرجتها، مثل: ضريبة الدخل، وضريبة الدخل الإضافي، وضريبة القيمة المضافة، والضريبة على الصادرات... إلى آخره. فكلما ارتفعت معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرسمية تتجه الدوافع وتتزايد الحوافز لدى الأفراد والشركات بصورة عكسية نحو المخاطرة واتباع الطرق غير الرسمية من أجل التهرب الضريبي، وبالتالي التحول إلى لاقتصاد غير الرسمي نتيجة عدم تسجيل هذه الأنشطة وعدم دفع ضرائب أو رسوماً عليها. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن تخفيض معدل الضريبة لا يعني بالضرورة توقف الاقتصاد غير الرسمي؛ لأن أنشطة المتعاملين في هذا النوع تنطبق عليهم الضريبة الصفرية، وبالتالي مهما حدث من تخفيض لمعدل الضريبة فلن يؤثر في هؤلاء، ولكنه قد يقلل من حافز انضمام الأفراد الجدد إلى الاقتصاد غير الرسمي. (Buehn, & Schneider. 2012 pp. 142-1148)

- النظرة السلبية إلى الضريبة من جانب البعض على أنها جباية تفرضها الدولة



على دخول الأشخاص، وأنهم لا يحصلون على خدمات شخصية ومباشرة مقابل أداء الضريبة.

- **ضعف وعدم استقرار معدل النمو الاقتصادي** وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل، بسبب انتشار البطالة وزيادة معدلات النمو السكاني.

- **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تؤدي المشروعات الصغيرة دورًا لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بسبب طبيعة تلك المشروعات؛ حيث عادة ما تكون التعاملات بالنقود السائلة مما يؤدي إلى زيادة عمليات التهرب الضريبي حتى إذا جرت محاولة لتطبيق أي نظام ضريبي جديد لتقليل أو تضمين تلك المعاملات ضمن الاقتصاد الرسمي، ومن ناحية أخرى؛ فإن وجود مواقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدن صناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبيًا يبعد هذه المنشآت عن أسواقها، مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات. ولما كان 84 % من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشغل أماكن مؤقتة، بالإضافة إلى تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية، وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية، وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية، وقصور المعلومات المتاحة للمسؤولين، وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر، وعدم توافر معدات لمعالجة البيانات، فإن ذلك كله يزيد من حجم المشكلة التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة. كما أن استمرارية هذا القطاع ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي للحد من الولوج إلى هذا القطاع وتحويل دفعة مساره، وأسباب أخرى ترجع إلى خصائص هذا القطاع المتمثلة في اعتماده الكبير على التشغيل اليدوي، فقد أكدت بعض الدراسات أن القطاع غير الرسمي في مصر يعتمد على

التشغيل اليدوي بنسبة تصل إلى ٥٤ % مقارنة بنسبة ٣٦ % في القطاع الرسمي. (الأتريبي، 2019)

● **الاختلال الهيكلي في سوق العمل:** حيث يتمثل ضعف قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب كل عناصر العمل، وذلك في ظل عدم وجود أنظمة لإعانة البطالة في أغلب الدول النامية، الأمر الذي ينعكس على زيادة العاملين في القطاع غير الرسمي. ولقد أكدت العديد من الدراسات أن 80% من حجم العمالة لبلدان الدخل المنخفض، وما يزيد عن 40% من بلدان الدخل المتوسط يعملون في سوق العمل غير الرسمية.

● **عدم وجود ضمانات كافية وحقيقية من جانب الدولة للممولين** يضمن هؤلاء الآخرون من خلالها الحق في الحصول على بعض الحقوق التي يتمتع بها أفراد القطاع الحكومي، ومن أهمها: الحق في التمتع بتأمين صحي شامل ومتطور، والحق في الحصول على معاش نتيجة العجز عن العمل أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد، والحق في الحصول على المنح والقروض في حالة التعثر عن العمل... إلى آخره.

● **مدى توافر المعلومات:** تلعب المعلومات دورًا حيويًا في أداء الاقتصاد غير الرسمي؛ وذلك لأنَّ المشتريين والبائعين في سوق العمل والسلع بحاجة إلى معلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة، بالإضافة إلى معلومات عن الأطراف الأخرى موضع المعاملات، ودون توافر هذه المعلومات؛ فإنَّ السوق لا يمكنها العمل.

● **عدم كفاية العرض،** خاصة تلك السلع والخدمات التي تشرف الحكومة على تقديمها من خلال منافذ التوزيع المتعارف عليها، أو تلك السلع التي تستوردها الدول النامية.



- البطالة والفقر المتفشى في الدول النامية، وفقدان ثقافة أهمية القطاع الرسمي والامتيازات الناجمة عنه، بالإضافة إلى البيروقراطية الحكومية وسيادة اللوائح والقوانين، وكذلك فإن استمرارية هذا القطاع ترجع إلى عدم كفاءة الجهاز التشريعي والرقابي والتنفيذي للحد من الولوج إلى هذا القطاع وتحويل دفة مساره.
- عدم تفعيل تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي فضلاً عن تلاعب الكثير بالثغرات التي تتخلل هذه القوانين، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات، وانتشار الروتين والبيروقراطية، وارتفاع معدلات التضخم وتدني مستوى الدخل وتراجع دور الدولة في ضبط حركة الأسواق. (البكل، 2022، ص1390)

5. آثار ونتائج الاقتصاد غير الرسمي:

عند دراسة آثار الاقتصاد غير الرسمي لابد من التفرقة بين الآثار الإيجابية والسلبية في النقاط التالية:

(أ) الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي: يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين من العمل، كما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، ولقد أعدَّ البنك الدولي دراسة شملت ٦٩ دولة وتوصل إلى أنَّ زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها ١٨ % من معدل زيادة فرص العمل، كما أنه يسهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، بالإضافة إلى قدرته على الاستجابة لسرعة التغيرات التي تحدث في ظروف السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي، من حيث تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وتحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال تخفيض الفروق في توزيع الدخل، وتشير

الدراسات التجريبية التي توصل إليها (Schneider, F., Buehn, A. ,2010, C. & Montenegro,) إلى أن أكثر من 66% من المكاسب التي تحققت في الاقتصاد غير الرسمي تُنفق مباشرة في الاقتصاد الرسمي، وهذا بالطبع له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب المباشرة.

(ب) الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي: على الرغم من تأثيراته الإيجابية؛ فإنّ للاقتصاد غير الرسمي نتائج سلبية عديدة نذكر منها:

- اتساع حجم هذا القطاع من الممكن أن يعمل على زيادة حجم الإنفاق العام؛ حيث يفيد العاملين بالقطاع غير الرسمي من كل الخدمات التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي في مجالات: التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء ... إلى آخره، في حين لا يسهمون نهائياً في تحمل الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة. مما قد يضطر العاملين في القطاع الرسمي إلى الانتقال والعمل في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضريبة.
- يعمل اتساع ونمو القطاع غير الرسمي إلى استنزاف الموارد داخل الدولة، وذلك من خلال استهلاكها في الاستخدام الشخصي أو الصناعي وخاصةً في ظل توافر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع الذي يطغى عليه استخدام النقود السائلة، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في الطلب على النقود، وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية لها.
- على الرغم من اختلاق طرق قياس حجم القطاع غير الرسمي فإنّ كل الدراسات تشير إلى اتساع هذه الأنشطة، الأمر الذي يقلل من مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية عن التوظيف والبطالة.
- يتعين على ازدياد حجم القطاع غير الرسمي ظهور ما يسمى بالتجنب أو التهرب



الضريبي، الأمر الذي يعمل على زيادة عجز الموازنة العامة؛ وذلك نظرًا لعدم مواكبة الإيرادات العامة للإنفقات العامة، خاصة أنّ العديد من الدراسات تشير إلى أنّ زيادة عجز الموازنة ترجع إلى انخفاض حجم الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى رفع معدلات الضريبة من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، وهو ما يخفض من معدلات الإنتاج والاستثمار.

- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي تأثيرًا سلبيًا في المجالين الصناعي والتجاري معًا؛ وذلك لعدم تطبيق المواصفات القياسية المتعارف عليها في مجال الصناعة مستخدمًا أurdأ الخامات جودةً بغية خفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يترتب عليه الإضرار بسمعة الصناعة الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى عرقلة حركة التجارة، فضلًا عن الهروب من الرسوم والضرائب.
- يؤدي اتساع الاقتصاد غير الرسمي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية، مثل: معدل البطالة، ومعدل التضخم، ومعدل الإعالة... إلى آخره، ومن ثم تكون السياسات الاقتصادية المطبقة غير فعالة، ودون جدوى.

ثانيًا: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

عند محاولتنا لدراسة تطور هذا القطاع وحجمه داخل الاقتصاد القومي؛ سنقوم بالاعتماد على بيانات التعداد الاقتصادي الذي يشمل الوحدات الإنتاجية التي تزاول نشاطًا اقتصاديًا؛ صناعيًا أو تجاريًا أو خدميًا... إلى آخره، وليس لها أي تسجيل إداري، أو التي تمارس عملها دون ترخيص من الجهات الرسمية، ولا تحمل أي شكل قانوني من حيث الإجراءات اللازمة لممارسة النشاط، بالإضافة إلى تحليل تطور الاقتصاد غير الرسمي من خلال بيانات البنك الدولي.

ويشير التعداد الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء إلى أنّ عدد المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي بلغ 2 مليون منشأة بنسبة 53% من إجمالي المنشآت العاملة في مصر عام 2018/2017 مع ملاحظة أنّ 59.4% منها تعمل في تجارة الجملة والتجزئة، تليها الصناعات التحويلية بنسبة 14.1%، وهي في معظمها منشآت صغيرة ومتناهية الصغر؛ حيث تصل نسبة المنشآت التي يبلغ رأس مالها المُستثمر أقل من 100 ألف جنيه نحو 81% من الإجمالي، تليها المنشآت الأقل من 200 ألف جنيه، وأكثر من 100 ألف بنسبة 18%، ولذلك فإن نسبة المنشآت التي يعمل بها أقل من 5 أشخاص تصل إلى 96% من الإجمالي، تليها المنشآت التي تستخدم من 5 إلى أقل من 10 أشخاص بنسبة 4%، ولذلك يأخذ نحو 95% منها شكل المنشأة الفردية من الناحية القانونية، كما يشير التعداد إلى أنّ نحو 72% من هذه المنشآت أنشئت بعد عام 2010. وبعد أن اتسع هذا القطاع أصبح يضم شرائح عريضة من المجتمع، مثل: العاملين في الورش الصغيرة أو الأعمال اليدوية والحرفية، بالإضافة إلى الباعة الجائلين، وعمال التراحيل الذين ليس لهم مكان عمل إلا الشارع، مع ملاحظة أنّ 44% من هؤلاء يعملون بالقطاع الزراعي، ونحو 26.4% يعملون بقطاع التشييد والبناء، و16.2% في قطاع النقل والتخزين.

ولقد أشارت إحصاءات المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعام 2014 إلى أنّ حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى نحو 8 مليون منشأة منهم 40 ألف مصنع غير قانوني، ويُقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بـ 1,2 تريليون جنيه، وقد يصل إلى 1,5 تريليون جنيه؛ أي ما يعادل 65% إلى 70% من حجم الاقتصاد الرسمي في مصر. وأوضحت الدراسة أنّ حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر تزايد بشكل ملحوظ بعد ثورة 25 يناير من عام 2011م، وذلك بسبب غياب العديد من المؤسسات المعنية بمراقبة النشاط الاقتصادي في الأسواق وغياب الأمن. وأوضحت الدراسة أنّ القطاع غير الرسمي في مصر يترتب عليه سلبيات تقع على

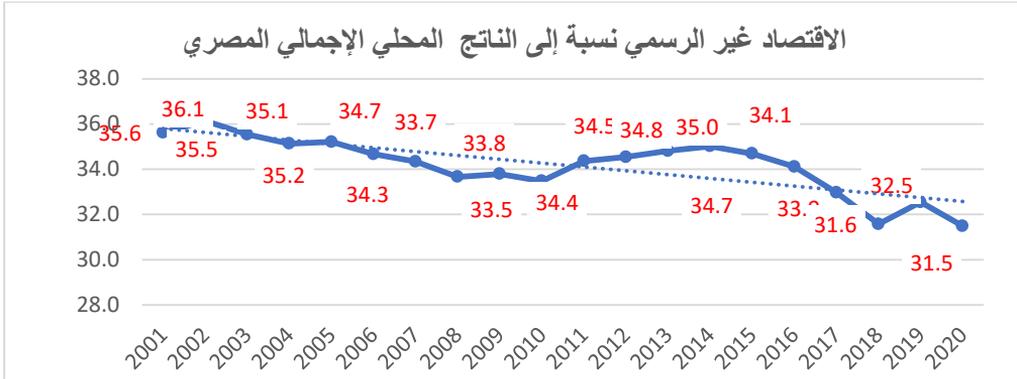


عائق المجتمع والعاملين به والدولة؛ حيث يؤدي إلى ضياع جزء لا يستهان به من الإيرادات العامة بالدولة التي تصل إلى نحو ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا، بسبب تهرب هذا القطاع غير الرسمي من سداد أية مستحقات مالية عليه تجاه الدولة. وانتهت هذه الدراسة إلى أنّ ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد الدولة الرسمي يضاعف حصيلة الضرائب والإيرادات العامة للدولة إلى ١٥٠ مليار جنيه سنويًا أو ما يزيد عن ذلك، كما يقلل الاحتكار في كثير من السلع، ويزيد من معدلات النمو بحوالي ١,٣ إلى ٢ % سنويًا أو يزيد، هذا فضلًا عن تطبيق شروط السلامة والصحة على السلع والخدمات التي تقدم للجمهور، وأيضًا تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

وفي دراسة للبنك الدولي عام ٢٠١٣ تُدر حجم القطاع غير الرسمي بما يقرب من 38 % من الناتج المحلي الإجمالي من خلال أنشطة العمالة الرسمية في قطاع الصناعة وانخفاضها بنسبة ٥%، وانخفاضها في قطاع المقاولات بنسبة ٨ % وفي قطاع الخدمات بنسبة ١٥ % وأضف أنّ أعداد العمالة غير الرسمية ارتفعت إلى ٤٠ % خلال عام ٢٠١٢م، وإلى ٤٥ % خلال عام ٢٠١٣م، في حين أنها عام ١٩٩٨ كانت ٣٠ % فقط.

وبتحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر من خلال بيانات قاعدة البنك الدولي لمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي باستخدام طريقة المؤشرات المتعددة والمسببات المتعددة (MIMIC) أو (iii) Multiple Indicators Multiple Causes حيث يتضح من الشكل رقم (1) فإنّ هناك ارتفاعًا في نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002م، التي بلغت 36.1 إلا أنها انخفضت عام 2020م إلى 31.5%، والشكل التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (1) الاقتصاد غير الرسمي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



Source: Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. 2021. "Understanding Informality", C.E.P.R. Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London

من الشكل السابق يتضح أنه بالرغم من أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي تأخذ اتجاهًا تنازليًا فأنها ارتفعت منذ عام 2011 بسبب ثورة ٢٥ يناير وهذا ما يتفق مع إحصاءات المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعام ٢٠١٤م عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر السابق الإشارة إليها. وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي لنسبة الاقتصاد الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي إلا إن هذه النسبة ما زالت مرتفعة، وهو ما أدى إلى توجه الحكومة المصرية في محاولاتها نحو تحقيق دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال:

- إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في يوليو 2020م الذي يعطى هذه المشروعات العديد من الحوافز ماثمثلة في إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات للمشروعات التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها، بالإضافة إلى إعفاءات غير ضريبية، من أهمها: تخصيص أراضٍ لإقامة المشروعات من دون مقابل أو بمقابل رمزي، ومنح مدد زمنية لسداد قيمة توصيل المرافق والبنية التحتية مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من رسوم التأخير.
- بدأ تعميم منظومة الفاتورة الإلكترونية، عام 2020م بتطبيق المنظومة التي تهدف إلى إنشاء نظام مركزي يُمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية. وتستهدف المنظومة الحد من التهرب الضريبي والقضاء على الأسواق الموازية وغير الرسمية؛ فمن خلال الفواتير الإلكترونية ستتمكن الجهات الحكومية



من رصد جميع المعاملات بين الموزعين والمستهلكين مما سيضيق النطاق على الأسواق غير الرسمية ويجبر الموزعين فيها على توفيق أوضاعهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم بحرية. وتعد هذه المنظومة خطوة مهمة من خطوات التحول الرقمي وتنمية الأسواق التجارية ورفع كفاءة الاقتصاد ككل.

■ إقرار قانون الدفع الإلكتروني الذي ينص على الالتزام بسداد المستحقات المالية للجهات الحكومية من خلال وسائل الدفع غير النقدية مثل: البطاقات مسبقة الدفع أو بطاقات الإئتمان. وسوف تشمل مظلة المدفوعات غير النقدية في المراحل القادمة لتطبيق القانون القطاعين العام والخاص. الجدير بالذكر أنّ هذا القانون يمكن أن يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، مما سيساعد على دمج الأنشطة غير الرسمية من خلال سعي المواطنين إلى فتح حسابات بنكية أو بريدية لتسيير أعمالهم بسلاسة.

وتشير الدراسات العلمية التي أجريت على هذا القطاع إلى أنّ هناك العديد من العوامل التي أدت إلى انتشاره في مصر مثل:

■ زيادة أعباء الاقتصاد الرسمي - الأعباء الضريبية والتأمينات الاجتماعية - فضلاً عن الشروط الصحية والبيئية.

■ عدم كفاءة النظام الضريبي؛ حيث يعاني النظام الضريبي في مصر من مشكلات مزمنة، واللافت للنظر أنّ هذه المشكلات ليست منحصرة في الممارسة فحسب - أي في سلوك جمع الضرائب - لكنها أيضاً في القوانين المنظمة ذاتها؛ فمثلاً طبقاً للتعديلات الأخيرة التي أقرها مجلس النواب لقانون 91 في يونيو 2019، فإنّ حد الإعفاء من ضريبة الدخل هو فقط لأصحاب الدخل السنوي الأقل من 7200 جنيه، وهو ما يعني أنّ أصحاب الدخل الشهري الأقل من 600 جنيه هم فقط المعفون من الضريبة.

■ ضعف معدلات النمو الاقتصادية، ومن ثمّ لم يستطع الاقتصاد المصري خلق فرص عمل للقادمين إليه؛ حيث يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي معادلاً

ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني على الأقل.

■ الاضطرابات السياسية والتغييرات في أسواق العمل في الدول العربية المحيطة، فدول مثل: ليبيا، واليمن كانتا تستوعبان عددًا كبيرًا جدًا من العمالة المصرية، وقد اضطرت هذه العمالة إلى العودة إلى مصر بعد اندلاع الثورتين الليبية واليمنية، كذلك إقرار المملكة العربية السعودية لبرنامج المقابل المالي الذي يهدف إلى توطئ العمالة المحلية في مواجهة معدلات البطالة المرتفعة، الأمر الذي بموجبه زادت الرسوم المفروضة على العمال الوافدين، ونتيجة لذلك غادر ما يقرب من 800 ألف عامل أجنبي من سوق العمل السعودية، ومن الجدير بالذكر أنه كان لمصر نصيب كبير منهم؛ كون المملكة تضم أكبر عدد من المصريين في الخارج؛ حيث يُقدر عدد المصريين المقيمين في السعودية بثلاثة ملايين مصري. هذه العمالة حين غادر جزء ليس بالقليل منها وعاد إلى مصر لم يجد فرصة عمل في القطاع الحكومي، إلى جانب ذلك؛ فإن ما توافر لها من فرص في القطاع الخاص الرسمي قليل، لذلك وجد جزء كبير منها نفسه مضطرًا إلى العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

■ التعقيدات الإدارية والبطء في الحصول على المستندات اللازمة لإنهاء إجراءات التسجيل واستخراج التصاريح اللازمة لمزاولة النشاط.

■ الفساد: حيث احتلت مصر عام 2018 المرتبة 105 من أصل 180، وهو ما يضع مصر في الطرف الأدنى للمؤشر، وبلا شك يجعل أرباب الأعمال يفكرون قبل أخذ قرار الدخول في القطاع الرسمي، فما الذي يجبرهم على تسجيل نشاطهم في دولة يستشري فيها الفساد!

■ ارتفاع تكلفة استخراج المستندات اللازمة لتأسيس كيان قانوني، والعبء المالي الثقيل لمزاولة نشاط الأعمال في المنظومة الرسمية، سواء أكانت هذه التكلفة



صريحة أم مستترة.

- عدم قدرة تلك الكيانات الصغيرة على الوصول إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لتشغيلها ولتلبية احتياجات نمو أنشطتها، وقد يُعزى ذلك إلى عدم رغبة القائمين على تلك الكيانات في التعامل مع البنوك بسبب قلة الوعي المصرفي كتلك المتعلقة باعتقادات وموروثات دينية غير صحيحة، أو بسبب ضعف كفاءة الأسواق المالية في توفير الأصول الضامنة للحصول على الائتمان اللازم لتمويل النشاط، فضلاً عن عدم الدراية الكافية بكيفية التعامل مع التكنولوجيا المالية Financial Technology - Fintech الحديثة، لذا فإن العاملين في هذه المنظومة غالباً يلجؤون إلى التعاملات النقدية. (Cash Transactions)
 - ضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع في إدراكهم الأهمية القصوى للضريبة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات؛ حيث تترجم هذه الثقافة إلى خوفهم من التعامل مع منظومة ضريبية تبدو للكثيرين منهم أنها معقدة وتقديراتها جزافية وغامضة في بعض قوانينها.
 - إنَّ السر في تنامي هذه المنظومة غير الرسمية في نشاط الأعمال يعود إلى السهولة في دخول نشاط الأعمال والخروج منه بأقل تكلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن مقارنة بالمنظومة الرسمية.
 - عدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والمكلفة، ومن ثم تفضيل العاملين فيها لتطبيق أساليب إنتاجية غير متطورة وغير مكلفة تمكنهم من المنافسة والاستمرار في مزولة نشاط الأعمال، خاصة في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية.
- وبتحليل نسبة المشتغلين بالقطاع غير الرسمي من إجمالي المشتغلين في مصر من خلال بيانات قاعدة البنك الدولي لمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، نجد أنَّ أعلى

نسبة له بلغت 62.9 عام 2017م، وذلك يمكن إرجاعه إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016م وسياسة التعويم في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، بينما بلغت أدنى نسبة له 54.1 عام 2009م.

شكل رقم (2) نسبة المشتغلين بالقطاع غير الرسمي من إجمالي المشتغلين



Source: Elgin, C., M. A. Kose, F. Ohnsorge, and S. Yu. 2021. "Understanding Informality", C.E.P.R. Discussion Paper 16497, Centre for Economic Policy Research, London

من الشكل السابق يتضح أنّ نسبة المشتغلين بالقطاع غير الرسمي من إجمالي المشتغلين تأخذ اتجاهًا عامًا تصاعديًا؛ حيث تُقدر في المتوسط بما يزيد عن 60% من إجمالي المشتغلين، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة العمل الفردية لمنشآت القطاع غير الرسمي في مصر، فتكون المشروعات فردية، مثل: المعلمين العاملين في الدروس الخصوصية، والمهندسين، والأطباء، والمحامين، وغيرهم من العاملين في القطاع الحر دون أن تكون لهم بطاقة ضريبية، أمثال: أصحاب عربات الطعام في الشارع، والباعة في الأسواق، والباعة الجائلين، وحارسي العقارات، وجميع العاملين بالقطاع غير الرسمي - الوحدات التي تستخدم عشرة عمال أو أقل - .

من جانب آخر لم يعد هذا القطاع مجرد احتياطي للقطاع الرسمي، بل أصبح



فاعلاً أساسياً بالأسواق، وبمعنى آخر فإنه لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التي لا تجد مكاناً لها في السوق النظامية، كما كان سائداً من قبل، بل أصبحت العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق، وهنا تكمن الخطورة، خاصة إذا أضفنا إليها انسحاب البعض من سوق العمل وتراجع معدل التشغيل؛ حيث يشير التعداد الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء لعام 2019م إلى أن نحو 48.7% عاملاً يعملون عملاً دائماً مقابل 47.9% عاملاً يعملون عملاً متقطعاً، وعلى النقيض، نجد أن 84.4% ممن يعملون في القطاع الخاص المنظم يعملون عملاً دائماً و1% منهم فقط يعملون عملاً متقطعاً، وتكمن خطورة هذا الوضع في أنه قد بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة في المنتقلين من الريف المصري إلى المدن أو العائدين من الخارج، كما أدى التوسع في هذا القطاع إلى الاعتماد على العمالة متوسطة المهارة في الأساس؛ أي الشريحة التعليمية الأقل، واشتغال العديد من الأفراد في وظائف ومهن لاعلاقة لها بمؤهلاتهم العلمية.

وفي هذا الإطار وضعت الدولة استراتيجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية للاقتصاد المصري وكانت أهم محاور تلك الاستراتيجية:

- تكوين قاعدة بيانات شاملة ومدققة لكل الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاعتبارات العمرانية والتخطيطية للتجمعات المكانية المخصصة لمختلف المهن، بالتوازي مع منح حوافز للمستهلك النهائي لتشجيعه على مطالبة البائعين بالحصول على فواتير ضريبية عند شرائهم السلع والخدمات، والتعاون مع الدولة في حصر هذه الأنشطة والتبليغ عنها حتى تتعامل معها بالشكل الملائم، وتجهيز بنية خاصة لمعرفة حجم هذا القطاع غير الرسمي ودوره وتشابكاته مع اقتصاد الدولة الرسمي.

- تكليف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمهمة تصميم برنامج لتحسين إحصاءات وقاعدة بيانات متكاملة عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وانتهاز فرصة المبادرات الرئاسية المختلفة لجمع مزيد من البيانات والمعلومات وتدقيقها، ومنها على سبيل المثال مبادرة البنك المركزي الخاصة بقيام وحدات الجهاز المصرفي بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا دعم منظومة التمويل العقاري للفئات منخفضة ومتوسطة الدخل.
- استكمال مسيرة الدولة في سعيها نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي، خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يتطلب وجود حزمة كبيرة من الحوافز لتشجيع العاملين بالاقتصاد غير الرسمي على الدخول في المنظومة الرسمية للدولة، ومن أبرز تلك الحوافز تقديم تسهيلات ضريبية كمنح إعفاء ضريبي لعدد من السنوات، وكذا التغطية التأمينية الاجتماعية المبسطة للعاملين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم (152) لسنة 2020م ولأئحته التنفيذية يعد خطوة مهمة نحو ضبط المجتمع الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، فقد تضمن هذا القانون ولأئحته التنفيذية كل التفاصيل المتعلقة بالتراخيص والاشتراطات المطلوبة وقواعد الوصول إلى التمويل الميسر، فضلاً عن تحديد الحوافز الضريبية وغير الضريبية، فقد تقرر التجاوز عن الضريبة المستحقة عن السنوات السابقة على سن هذا القانون، بشرط تقديم أصحاب هذه المشروعات طلب الحصول على ترخيص مؤقت والتسجيل لدى مصلحة الضرائب، كما يقتصر التزام الممول على تقديم إقراره الضريبي وسداد الضريبة القطعية ولا يتم فحص الإقرار إلا بعد مرور خمس سنوات.
- بذل مزيد من الجهود نحو رقمنة الاقتصاد Economic Digitalization؛ أي



التحول بالاقتصاد من اقتصاد يعتمد على المستندات والأرشفة الورقية إلى اقتصاد يعتمد على قواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الإلكترونية، والاستمرار في بذل الجهود نحو زيادة مساحة الشمول المالي وزيادة وعي المواطنين بمزايا التعامل مع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، كما تجدر الإشارة إلى أهمية تفعيل منظومة التمويل العقاري من خلال تبسيط تكلفة تسجيل الأصول العقارية وتسريعها وتخفيضها لجعلها أكثر تداولاً Marketable بالسوق العقارية، حتى يمكن للبنوك اتخاذها ضمانات لتقديم التمويل بضمانة تلك الأصول العقارية.

- ضرورة وجود كيانات مؤسسية ينضم إليها مقدمو الخدمة أو السلعة من الأفراد المتعاملين بالأنشطة غير الرسمية، لتكون حاضنة رسمية لهذه الكيانات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويكون منوطاً بها العمل على تفعيل الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة لتلك الكيانات.
- إقامة حملات توعية مكثفة لنشر الوعي بين المتعاملين وصغار المستثمرين في هذا القطاع بإيجابيات ومزايا التحول إلى الاقتصاد الرسمي من حيث السهولة في إجراء التراخيص، وكذا التسهيلات البنكية، وترسيخ ثقافة استخدام المعاملات المالية إلكترونياً والقضاء على ثقافة المعاملات النقدية، التي تمثل العائق الأول أمام كشف حجم الاقتصاد غير الرسمي وضمه إلى المظلة الرسمية للدولة.

رابعًا: الدراسة القياسية

مقدمة:

بعد تناول الإطار النظري للعلاقة بين حجم القطاع غير الرسمي والإيرادات الضريبية، وتطور هذه المؤشرات في الاقتصاد المصري، نتناول الدراسة التطبيقية من خلال استخدام التحليل القياسي الكمي، بالاعتماد على النقاط الآتية: تعريف النموذج المستخدم في الدراسة، بيانات الدراسة، ونتائج الدراسة التطبيقية.

1. النموذج القياسي المستخدم

يمكن التعبير عن العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية للدولة وانتشار القطاع غير الرسمي في مصر من خلال المعادلات التالية:

$$TR_t = \beta_1 Infr_t + AX_t + \varepsilon_t$$

$$Infr_t = \beta_1 TR_t + AX_t + \varepsilon_t$$

حيث إن TR_t تعبر عن نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، $Infr_t$ حجم القطاع غير الرسمي في مصر، X_t تعبر عن باقي المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العلاقة وتشمل العولمة (GL_t) ويعبر عنها من خلال حجم الصادرات والواردات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، التضخم السنوي (Inf_t)، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ($PGDP_t$)، سعر الصرف الحقيقي الفعّال للجنيه المصري (Re_t)، سعر الفائدة الحقيقي (Rr_t)، جودة المؤسسات (RQ_t).

واعتمد في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي على قاعدة البيانات التي أنشأها (2018) Scnedier اعتمادًا على منهجية (MIMIC) بوصفها دالة في عدد من المتغيرات والمؤشرات، في أحد مشروعات صندوق النقد الدولي (IMF).

كما رأيت بعض الدراسات مثل (1992) Cukierman et al. أن النظام



الضريبي غير قادر على الإيفاء بمتطلبات الإنفاق العام، وبالتالي فإن مستوى التنمية في الدولة قد يكون من العوامل المحددة لجودة النظام الضريبي، لذا يُستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لمستوى التنمية في الدولة.

كما توصلت الدراسات إلى أنّ حجم القطاع غير الرسمي يتأثر بمدى كفاءة الإطار التنظيمي الذي من المتوقع أن يؤثر على كفاءة النظام الضريبي. ولأننا نريد أثر تقدير العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية فبالتالي نستخدم مؤشر جودة المؤسسات الذي أسسه (Kaufman 2011) بوصفه متغير مستقل.

وتوصلت بعض الدراسات مثل (Romer 1993) إلى أنّ اتجاه الدول النامية نحو الانفتاح يدفع صانعي القرار نحو تجنب الضغوط التضخمية المتولدة من التمويل عن طريق التضخم والاتجاه نحو زيادة العبء الضريبي، وبالتالي فإننا سوف نستخدم مؤشراً للانفتاح عبارة عن نسبة إجمالي الصادرات والواردات من إجمالي الدخل الناتج القومي.

وسوف تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون المتغيرات المقدر لها رتبة التكامل أو السكون نفسها، ولكن ما يجب التأكد منه عدم وجود سلاسل زمنية ساكنة من الدرجة الثانية. كما أنه يمكن اختبار التكامل المشترك في هذا النموذج باستخدام اختبار الحدود Bound Test الذي طوره Pesaran et al. (2001)؛ حيث تُدمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model، و نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model. وينماز نموذج ARDL باختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل. ويمكن التعبير عن نموذج ARDL من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_i \Delta X_{t-i} + \pi_1 Y_{t-i} + \pi_2 X_{t-i} + \Psi ECT_{t-i} + \epsilon_t$$

حيث تعبر Y_t عن المتغير التابع، أمّا X_t فتعبر عن المتغيرات المستقلة، وتعبر π_1 و π_2 عن معاملات العلاقة في الأجل الطويل، وتعبر β_i و δ_i عن معاملات العلاقة في الأجل القصير وذلك عبر فترات الإبطاء الزمني m و n وليس بالضرورة أن يشير $m=n$ ، و ECT_t إلى حد تصحيح الخطأ و Ψ يشير إلى معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف أو تعديل الاختلال الذي قد يحدث في التوازن في الأجل القصير للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل، ويتطلب أن يكون معامل التصحيح معنوياً وسالباً أقل من الواحد الصحيح حتى يمكن الحكم على النموذج بأنه مستقر.

2. بيانات الدراسة:

قد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators للحصول على بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التصخم السنوي، و نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدنا على Bruegel Database للحصول على بيانات سعر الفائدة الحقيقي الفعّال. أمّا بيانات القطاع غير الرسمي، فقد حصلنا على البيانات الخاصة به من خلال الاعتماد على قاعدة البيانات المنشورة في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي قد قدرها (Schneider et al 2018).



3. نتائج الدراسة القياسية.

نستعرض في هذا الجزء نتائج الدراسة القياسية للعلاقة بين نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وحجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة من 1990م - 2020م. يتطلب التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية أولاً فحص مدى استقرارية كل سلسلة وسكونها على حده؛ حيث يتوقف اختيار النموذج المستخدم للدراسة على مدى استقرار المتغيرات محل الدراسة. وسوف تعتمد الدراسة على اختبار augmented dicky fuller لاختبارات السكون. ويشير جدول (1) إلى أن بعض متغيرات الدراسة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، أما باقي المتغيرات الأخرى فكانت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فإن هناك اختلافاً في درجات استقرار السلاسل الزمنية بين المستوى والفرق الأول، مع مراعاة صغر حجم العينة، وبناءً عليه فإن النموذج الأنسب هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطأة ARDL.

جدول (1) اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول	على المستوى	
-6.16 (0.00)***	-2.97 (0.04)**	TR_t
-3.44 (0.017)**	-0.99 (0.73)	$Infr_t$
-5.57 (0.00)***	-2.04 (0.26)	GL_t
-3.34 (0.00)***	-3.5 (0.06)*	RQ_t
-6.75 (0.00)***	-3.004 (0.046)*	Inf
-3.47 (0.017)**	-0.74 (0.81)	$PGDP_t$
-4.23 (0.00)***	-3.04 (0.04)**	Re_t
-6.2 (0.00)***	-3.83 (0.02)**	Rr_t

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ولفحص مدى وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة



في النموذج، نفحص اختبار الحدود ونقارن القيمة المحسوبة بالحدود الخاصة بمستوى المعنوية 5% ؛ فنجد أنّ قيمة إحصاء الاختبار المحسوبة أعلى من الحدود الدنيا والعليا في النموذجين، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة في النموذج والمتغيرات التابعة.

جدول (2) اختبار وجود تكامل مشترك

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
النموذج الأول				
	5.079269	10%	2.22	3.17
		5%	2.5	3.5
		2.5%	2.76	3.81
		1%	3.07	4.23
النموذج الثاني				
	23.76366	10%	1.7	2.83
		5%	1.97	3.18
		2.5%	2.22	3.49
		1%	2.54	3.91

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ويشير الجدولان رقم (3) ورقم (4) إلى تقدير العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير وذلك بالاعتماد على ما يسمى بتصحيح الخطأ، الذي يشير إلى فحص

العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وأيضًا مدى تصحيح الخطأ في النموذج. بالنظر إلى جدول رقم (3) والمعبر عن العوامل المؤثرة في نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال فترة الدراسة نستنتج التالي:

- كان المتغير المعبر عن نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بفترات بقيمته في الفترات السابقة بصورة موجبة في الأجل الطويل، ولكنه غير معنوي ، أمّا بصورة معنوية؛ فيتأثر بنفسه في الأجل القصير مبطناً بفترة واحدة؛ حيث كانت قيمة المعامل -0.52 وعند احتمال 0.000.
- حجم القطاع غير الرسمي له تأثير سالب معنوي في الأجل القصير؛ حيث بلغت قيمة المعلمة حوالي 3.13 -، وهذا يشير إلى أنّ زيادة حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد يسهم في خفض عائدات الضرائب في الاقتصاد القومي.
- أمّا العولمة فلها تأثير معنوي موجب في كل من الأجلين الطويل والقصير؛ حيث بلغت قيمة المعامل في الأجل الطويل حوالي 0.32 باحتمال 0.09 وبلغت في الأجل القصير 0.33 باحتمال 0.00.
- متوسط دخل الفرد له تأثير غير معنوي في الأجل الطويل؛ حيث بلغت قيمة المعلمة 35.45
- جودة المؤسسات لها تأثير معنوي فقط في الأجل القصير؛ حيث بلغت قيمة المعلمة 7.187 باحتمال 0.00، وهذا يشير إلى أنّ تحسين جودة المؤسسات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.
- سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل؛ حيث بلغت قيمة المعلمة في الأجل الطويل 8.08 مع فترة الإبطاء الأولى باحتمال 0.04. أمّا في الأجل القصير فبلغت حوالي -2.55 باحتمال 0.01.



- سعر الفائدة الحقيقي له تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل؛ إذ بلغت قيمة المعلمة في الأجل الطويل -0.204 مع فترة الإبطاء الأولى باحتمال 0.08 أمّا في الأجل القصير فبلغت حوالي -0.079 باحتمال 0.04 .
- مستوى التضخم له تأثير معنوي موجب في الأجلين الطويل و القصير؛ حيث بلغت قيمة المعامل حوالي 0.181 باحتمال 0.01 في الأجل الطويل وبلغت حوالي 0.070 في الأجل القصير مع احتمال 0.00 .
- تحقق في قيمة معلمة التكامل المشترك التي تعبر عن سرعة تصحيح النموذج: الشرطان اللازمان هما: إنّ قيمتها أقل من -1 القيمة السالبة للواحد الصحيح؛ حيث كانت -0.294925 ، وإنها كانت معنوية؛ حيث جاءت درجة معنويتها 0.00 . إذن؛ فقد تعرض النموذج لصدمة في الأجل القصير، وسوف يخضع إلى التصحيح بنسبة 29% خلال سنة واحدة.

جدول رقم (3) تقدير نموذج الفترات المبطة لنسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DB(-1)	0.178168	0.304932	0.584287	0.5774
DB(-2)	0.526907	0.312103	1.688249	0.1352
INFR(-1)	-3.138645	1.652809	-1.898977	0.0994
GL	0.001118	0.147637	0.007571	0.9942
GL(-1)	0.322358	0.169073	1.906622	0.0982
GL(-2)	-0.325142	0.185307	-1.754613	0.1228
PGDP	35.45084	26.29457	1.348219	0.2196
RQ	-0.110101	3.104063	-0.035470	0.9727
RQ(-1)	-5.999990	4.149295	-1.446026	0.1914
RQ(-2)	-7.187950	4.115574	-1.746524	0.1242
RE(-1)	8.087387	3.219747	2.511808	0.0403
RE(-2)	-4.316806	1.959301	-2.203237	0.0634
RI(-1)	-0.122774	0.086684	-1.416332	0.1996
RI(-2)	-0.204528	0.100139	-2.042447	0.0804
INF(-1)	0.181371	0.054376	3.335514	0.0125
C	-271.5370	213.2368	-1.273406	0.2435



TREND	-2.238974	1.339883	-1.671021	0.1386
الأجل القصير				
D(DB(-1))	-0.526907	0.079038	-6.666464	0.0003
D(GL(-1))	0.325142	0.056270	5.778271	0.0007
D(RQ(-1))	7.187950	1.272031	5.650768	0.0008
D(RE)	-2.554117	0.769753	-3.318101	0.0128
D(RE(-1))	4.316806	0.989711	4.361682	0.0033
D(RI)	-0.079836	0.033041	-2.416234	0.0463
D(RI(-1))	0.204528	0.022442	9.113587	0.0000
D(INF)	0.070923	0.017246	4.112370	0.0045
CointEq(-1)*	-0.294925	0.029798	-9.897340	0.0000
R-squared	0.984256	Log likelihood		0.557609
Adjusted R-squared	0.939275			
S.E. of regression	0.474399			
Sum squared resid	1.575383			

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

بالنظر إلى جدول رقم (4) المعبر عن العوامل المحددة للقطاع غير الرسمي في مصر والمؤثرة فيه خلال فترة الدراسة نستنتج التالي:

- كان المتغير المعبر عن حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد يتأثر بنفسه بصورة موجبة مبطنّة في فترة واحدة، حيث كانت قيمة المُعامل 0.759 وعند احتمال 0.000.
- نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير موجب على حجم الاقتصاد الرسمي في الأجلين القصير والطويل. حيث في الأجل الطويل بلغت قيمة المعلمة حوالي 0.12 مع فترة إبطاء واحدة وذلك عند مستوى معنوية 0.1. أما في الأجل القصير؛ فبلغت قيمة المعلمة 0.155 عند مستوى معنوية 0.05.
- العولمة فلها تأثير سلبي في الأجل الطويل ولكنه غير معنوي حيث بلغت قيمة المعلمة 0.021 -
- متوسط دخل الفرد له تأثير غير معنوي في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة المعلمة 0.536
- جودة المؤسسات له تأثير سلبي على حجم القطاع غير الرسمي في الأجلين القصير والطويل، لكنه معنوي فقط في الأجل القصير؛ حيث بلغت قيمة المعلمة في الأجل الطويل حوالي -0.46556 - باحتمال 0.46 أما في الأجل القصير؛ فبلغت قيمة المعلمة حوالي -0.76 - باحتمال 0.01.
- سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل. بلغت قيمة المعلمة في الأجل الطويل -1.387 مع فترة الإبطاء الأولى باحتمال 0.02. أما في الأجل القصير؛ فبلغت حوالي -0.96 - باحتمال 0.00.
- سعر الفائدة الحقيقي له تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل. بلغت قيمة المعلمة في الأجل الطويل -0.23 مع فترة الإبطاء الأولى باحتمال 0.00 أما في الأجل القصير؛ فبلغت حوالي 0.08 و -0.025 باحتمال 0.00.



- مستوى التضخم له تأثير معنوي فقط في الأجل القصير، حيث بلغت قيمة المعامل حوالي -0.019 وذلك بمستوى معنوية 0.00 .
- كانت قيمة معلمة التكامل المشترك والتي تعبر عن سرعة تصحيح النموذج تحقق فيها الشرطان اللزمان وهما أن قيمتها أقل من -1 القيمة السالبة للواحد الصحيح حيث كانت $0.24 -$ وكذلك أيضًا كانت معنوية حيث جاءت درجة معنويتها 0.00 ومن ثم؛ فإن النموذج إذا تعرض لصدمة في الأجل القصير فسوف يتم تصحيحه بسبنة 24% خلال سنة واحدة.

جدول رقم (4) تقدير نموذج الفترات المبطأة لحجم الاقتصاد غير الرسمي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFR(-1)	0.759758	0.058419	13.00531	0.0000
GL	-0.021092	0.031666	-0.666066	0.5180
PGDP	0.536381	0.373146	1.437457	0.1761
RQ(-1)	-0.465563	0.619801	-0.751149	0.4670
RE(-1)	-1.387137	0.535434	-2.590680	0.0236
IR	0.087375	0.057020	1.532347	0.1514
IR(-1)	-0.238538	0.069777	-3.418579	0.0051
INF(-1)	-0.013474	0.013759	-0.979247	0.3468
DB(-1)	0.112186	0.051667	2.171321	0.0507
الأجل القصير				
D(RQ)	-0.097941	0.286746	-0.341562	0.7386
D(RQ(-1))	-0.760991	0.280867	-2.709436	0.0190
D(RE)	0.247717	0.211695	1.170161	0.2647
D(RE(-1))	-0.960713	0.160664	-5.979649	0.0001
D(IR)	0.087375	0.030806	2.836307	0.0150
D(IR(-1))	-0.253031	0.031157	-8.121261	0.0000
D(INF)	-0.019419	0.005955	-3.260738	0.0068
D(DB)	0.155198	0.025974	5.975253	0.0001
CointEq(-1)*	-0.240242	0.013847	-17.34953	0.0000
R-squared	0.999165	Log likelihood		27.82814
Adjusted R-squared	0.998121			
S.E. of regression	0.136811			
Sum squared resid	0.224608			



خامساً: النتائج والتوصيات.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أنه على الرغم من أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهًا تنازليًا؛ حيث وصلت لـ 31.5% إلا إنَّ هذه النسبة مازالت مرتفعة وهو ما أدى إلى توجه الحكومة المصرية في محاولاتها نحو تحقيق دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبدء في تعميم منظومة الفاتورة الالكترونية وإقرار قانون الدفع الالكتروني.
- من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر زيادة الأعباء الضريبية وضعف الثقافة الضريبية لدى فئات عريضة من المجتمع، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وعدم قدرة الاقتصاد غير الرسمي على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والمكلفة، والاضطرابات السياسية والتغييرات في أسواق العمل.
- أن نسبة المشتغلين في القطاع غير الرسمي من إجمالي المشتغلين أخذت اتجاهًا عامًا تصاعديًا، وقدرت في المتوسط ما يزيد عن 60% من إجمالي المشتغلين الأمر الذي أصبح فيه هذا القطاع فاعلاً أساسياً بالأسواق وليس مجرد احتياطي للقطاع الرسمي.
- هناك علاقة سببية بين كل من حجم الاقتصاد غير الرسمي، والإيرادات الضريبية؛ فكلاهما يؤثر في الآخر بشكل معنوي في الأجلين القصير والطويل، أي أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية في مصر خلال فترة الدراسة من (1990-2020) هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى؛ فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، أي أنه

كلما ارتفعت معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، تتجه الدوافع وتزايد الحوافز لدى الأفراد والشركات بصورة عكسية نحو اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي. بالإضافة إلى أن كل من جودة المؤسسات، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي ومستوى التضخم له تأثير معنوي على هذه العلاقة في الاتجاهين .

ومن خلال النتائج المستخلصة يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:

- محاولة الحد من حجم القطاع غير الرسمي في الدولة وذلك لزيادة حجم الإيرادات الضريبية والتغلب على مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة؛ وذلك من تقديم الحوافز المناسبة والحد من التشوهات في الاقتصاد الوطني.
- توسيع دائرة الحكومة الإلكترونية لتشمل كافة أوجه الأنشطة والمعاملات الرسمية مع المصالح الحكومية والخاصة، وتسهيل الإجراءات الحكومية والقيود الإدارية المتعلقة بهذه الأنشطة وعلى رأسها تفعيل منظومة السياسة الضريبية وتوسيع نظام التحصيل الإلكتروني ليشمل جميع الوحدات الرسمية وجميع الأنشطة مهما كان حجمها.
- ضرورة النهوض بمدى جودة المؤسسات في الدولة؛ حيث إن ذلك من شأنه أن يخفض حجم القطاع غير الرسمي، وكذلك دعم الحصيلة الضريبية في الدولة.
- الحد من التشوهات في سعر الفائدة وسعر الصرف؛ فكلاهما يسهم في الحد من حجم القطاع غير الرسمي، وزيادة الحصيلة الضريبية.
- اهتمام الدولة بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروع من خلال حصرها بدقة وتوظيف هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي .
- تشديد الرقابة على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي؛ وذلك من خلال تنظيم



الحملات التفتيشية بشكل دوري وفرض عقوبات صارمة على العاملين في الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة ومكافحة الفساد بكل أشكاله سواء بالسجن أو الغرامات المالية.

- ضرورة معالجة الأسباب التي قد تدفع الأفراد للعمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وذلك عن طريق زيادة الدخل بالإضافة إلى تأهيل وتدريب الأفراد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لمتطلبات سوق العمل الرسمي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- ضرورة مساهمة وسائل الإعلام وتفعيل دورها في التوعية من خطورة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد القومي.

الهوامش

(1) في الأدبيات الاقتصادية تتعدد مسميات الاقتصاد غير الرسمي؛ فقد يطلق عليه الاقتصاد السفلي أو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الرمادي أو الاقتصاد غير المهيكل أو الاقتصاد النفقي أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد المخفي أو الاقتصاد غير المصرح. وكلها أسماء تشير إلى الظاهرة نفسها.

(2) تجدر الإشارة إلى وجود فرق جوهري بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الأسود (الإجرامي)، فالاقتصاد غير الرسمي أنشطته جميعها مشروعة، لا يجرمها القانون، لكنها تتم دون أن يتم تقييدها في الدفاتر الحكومية مثل عمال البناء بالأجر اليومي؛ فهم لا يخضعون لنظام تضامن اجتماعي ولا يقدمون إقرارات ضريبية، وعلى العكس من ذلك فإن أهم ما يميز الاقتصاد الأسود أن أنشطته جميعها ذات طابع إجرامي كالاتجار بالبشر والمخدرات. وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، وتهريب السلع والبشر، والفساد الإداري والمالي، ولعب القمار والرشوة والعمولات والاختلاس والتزوير والعمالة غير الشرعية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.. إلخ، والتي تتم تعمل الحكومة على إلقاء القبض على المشتغلين به لما يحدثونه من أضرار تهدد أمن وسلامة المجتمع.

(3) تعتمد هذه الطريقة على استنتاج حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال مجموعة من المتغيرات أو المحددات مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العبء الضريبي، معدل التوظيف الرسمي، العبء التنظيمي، معدل البطالة، تغير نصيب الفرد من العملة المحلية، مؤشر حرية الأعمال، مسك الدفاتر والتسجيل ومساهمة الضمان الاجتماعي



المصادر والمراجع

- Acemoglu, D. (2005). Politics and economics in weak and strong states. *Journal of Monetary Economics*, 52(7), 1199– 1226.
- Acemoglu, D., Ticchi, D., & Vindigni, A. (2011). Emergence and persistence of inefficient states. *Journal of the European Economic Association*, 9(2), 177– 208.
- Alfredo, B. (2001). The informal sector and its taxation system in Mozambique (Unpublished Master of Law Thesis). University of South Africa, South Africa.
- Bhorat H, Naidoo K and Ewinyu (2017) Increasing Employment opportunities: Navigating Africa’s complex job market.
- CAGE: 2013. Registering for Growth: Tax the informal sector in developing countries. Chatham House Series, no.7, July 2013
- Chong, A., and M. Gradstein. “Inequality and Informality.” *Journal of Public Economics*, 91(1/2), 2007, 159–79.
- Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1992). Seigniorage and political instability. *American Economic Review*, 82(3), 537–555.
- D’Erasmus, P. N., and H. J. Moscoso Boedo. “Financial Structure, Informality and Development.”
- Dalu, T, Maposa, V.G, Dalu, T and Pabwaungana, S: 2013. Awareness and compliance levels of informal traders with regards to their presumptive tax obligations: a case of Harare Central Business District informal traders. *African Economic and sustainable development*, vol.2, no.4, 297-308
- Davis, S. J., and M. Henrekson. “Tax Effects on Work Activity, Industry Mix and Shadow Economy Size: Evidence from Rich-Country Comparisons,” in *Labour Supply and Incentives to Work in Europe*, edited by R. Gomez-Salvador, A. Lamo, B. Petrongolo, M. Ward, ´ and E. Wasmer. Northampton, MA: Edward Elgar Publishing, 2005, 44–104.
- Dioda, Luca (2012). STRUCTURAL DETERMINANTS OF TAX REVENUE IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN, 1990-2009. Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), 4 December.
- European Parliament(2014) Tax revenue mobilisation in developing countries: Issues and Challenges, Directorate-General for External Policies of the Union, EXPO/B/DEVE/2013/35, April 2014
- Friedman, E., J. Simon, D. Kaufmann, and P. Zoido-Lobaton. “Dodging the Grabbing Hand: The Determinants of Unofficial Activity in 69 Countries.” *Journal of Public Economics*, 76(3), 2000, 459–93.
- Ihrig, J., & Moe, K. S. (2004). Lurking in the shadows: The informal sector and government policy. *Journal of Development Economics*, 73 (2), 541–557.

- John, J.D: 2010. The Political Economy of Taxation and state Resilience in Zambia since 1990. Crisis states working papers series, no.2 Crisis states research center, August, 2010
- Journal of Monetary Economics, 59, 2012,286–302.
- Kaufman, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(2), 220–246.
- Kadir, A. M: 2014. Tax evasion and Capital Flight in Africa. JEL classifications: G11; O16; O55; H26, September 2014
- Kodila-Tedika, O., & Mutascu, M. (2013). Shadow economy and tax revenue in Africa. Munich: MPRA.
- Masarirambi, C., (2013), “An Investigation into Factors Associated with Tax evasion in Zimbabwe Informal Sector: A survey of Mbare Magaba Informal Traders”. PhD Thesis Zimbabwe Open University, Harare.
- Medina and Schneider, (2018), Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Papers, WP/18/17.
- Mengue Bidzo, M. (2019) Fiscal Policy and the Informal Sector in Developing Countries: The Case of Gabon. Modern Economy, 10, 1829-1841. <https://doi.org/10.4236/me.2019.107118>.
- Mishra N and Shankar R (2013) India Market Strategy, Equity Research, 09 July 2013, CREDIT SUISSE
- Muchiri, B.K. (2014). An analysis of the effect of the growth of the informal sector on tax revenue performance in Kenya (Unpublished MA project). University of Nairobi, Kenya.
- Munjeyi E (2017). “Informal Sector Taxation: Is There Anything Worth Research”. Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 2222-1697. Vol.8, No.20.
- Munjeyi E, Mutasa S, Maponga S.E and Muchuchuti K (2017) The informal sector Tax Revenue Potential: A case of Zimbabwe, Research Journal of Finance and Accounting, vol.8, no.8, 2017
- OECD (2017) OECD Economic Surveys India, Over view February 2017 available at: www.pecd.org/eco/survey/economic-survey-india.htm
- Ohaka, J. and Zukbee, J. D: 2015. Taxation and Sustainable Development in Nigeria: Informal Sector Challenges. Research journal of Finance and Accounting , vol.6, no.10, 2015, 1-4
- Peters, A. (2017). Estimating the size of the informal economy in Caribbean States. Washington D.C: Inter-American Development Bank.
- Sydney Chauwa Phiri and Pamela Nakamba-Kabas (2012). “ Taxation of the informal sector in Zambia”. Zambia Institute for Policy Analysis & Research. Working Paper No. 5.



- Tadjibaeva D and Komilova I (2009) The Influence of Tax Reforms on The Prosperity of Micro-Firms and Small Businesses in Uzbekistan, Asia- Pacific Development Journal, vol.16. no.2, December 2009.
- Teera, J. M. (2002). Determinants of Tax Revenue Share in Uganda (Unpublished Research Paper). University of Bath.
- Van den Boogaard abd Prichard W (2016) What have we learned about informal taxation in sub-sahara Africa. ICTD Summary brief no. 2, May 2016.
- ZOE KUEHN (2013). TAX RATES, GOVERNANCE, AND THE INFORMAL ECONOMY IN HIGH-INCOME COUNTRIES. Economic Inquiry (ISSN 0095-2583) Vol. 52, No. 1, January 2014, 405-430.
- Schneider, & Dominik (2002) The Growth of the Underground Economy, IMF Economic Issues, No. 30, March.
- Buehn, A. and F. Schneider (2012), Shadow Economies around the World: Novel Insights, Accepted Knowledge, and New Estimates, International Tax and Public Finance, 19,

المراجع باللغة العربية

- محمد الإتربي، "الاقتصاد غير الرسمي"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورشة عمل، عدد ٥٨١، أكتوبر 2019 .
- أحمد البكل، أثر الاقتصاد غير الرسمي على عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (2009-2019)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير 2022.
- حسام عبد القادر، نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، مايو 2018.



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 82
December 2022

Forty-eighth Year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233